الأمم المتحدة
A/RES/70/77
الجمعية العامة
Distr.: General
4 February 2016

الدورة السبعون
البند ٣٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/70/L.23* و *Add.1*)]

٧٠/٧٧ - الحالة في أفغانستان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٩/١٨ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وإلى جميع قراراتها السابقة المتخذة في هذا الصدد،

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة بالحالة في أفغانستان، ولا سيما القرارين ٢١٨٩ (٢٠١٤) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ٢٢١٠ (٢٠١٥) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥،

وإذ تعيد تأكيد التزامها الشديد بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وإذ تعرب عن احترامها لتراث أفغانستان التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،

وإذ تشير إلى الالتزام الطويل الأمد الذي أعلنه المجتمع الدولي تجاه أفغانستان بهدف تعزيز تولي زمام الأمور والقيادة على الصعيد الوطني بما يتفق مع عملية كابل، وإذ تأخذ في اعتبارها الطابع المتغير لوجود المجتمع الدولي،

وإذ ترحب ببداية عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) الذي تعتزم فيه أفغانستان أن توطد سيادتها من خلال تعزيز إقامة دولة تتوفر لها مقومات البقاء تؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها بهدف أن تصبح دولة تعتمد على نفسها اعتمادا تاما،

وإذ ترحب أيضا بإعلان طوكيو: الشراكة من أجل الاعتماد على الذات في أفغانستان من مرحلة الانتقال إلى التحول الذي اعتمد في مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان

الرجاء إعادة الاستعمال

الذي عقد في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢[(١)]، بما في ذلك إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة[(٢)]، والذي أعيد فيه تأكيد الشراكة القائمة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على أساس التزامات كل منهما تجاه الآخر، ومؤتمر لندن بشأن أفغانستان، المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي السادس بشأن أفغانستان المعقود في كابل يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥،

وإذ تؤكد من جديد الشراكة الطويلة الأجل بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بناء على التزاماتهما المجددة المتبادلة المنصوص عليها في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة الذي أقره الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين في المجلس المشترك للتنسيق والرصد التابع لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة الذي عُقد في كابل في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وإذ تتطلع إلى المؤتمر الدولي المقبل بشأن أفغانستان الذي سيعقد في بروكسل في عام ٢٠١٦،

وإذ ترحب بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التنمية السلمية والتعاون الإقليمي في أفغانستان وتؤيدها، الذي عقدته أفغانستان والصين والولايات المتحدة الأمريكية على هامش الدورة السبعين للجمعية العامة في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥،

وإذ تسلم مرة أخرى بطبيعة الترابط بين التحديات في أفغانستان، وإذ تعيد تأكيد أن إحراز تقدم مستدام في مجالات الأمن والاستقرار السياسي والحوكمة والاستدامة المالية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية، وكذلك المسائل الشاملة لعدة قطاعات المتمثلة في مكافحة المخدرات ومكافحة الفساد وتوافر المساءلة هي عناصر يعزز بعضها بعضا، وأن ترتيب أولويات تنفيذ برامج الحوكمة والتنمية في عقد التحول ينبغي أن يتوافق مع الأهداف المبينة في إعلان طوكيو وبرنامج الإصلاح لحكومة أفغانستان، وإذ تثني على الجهود التي تواصل حكومة أفغانستان بذلها، وإذ تؤكد أهمية استمرار الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى حكومة الوحدة الوطنية لأفغانستان للتصدي لتلك التحديات،

وإذ ترحب بنتائج المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في قلب آسيا المعقود في اسطنبول، تركيا، في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١[(٣)] الذي دشن عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، ومؤتمري قلب آسيا الوزاريين

---

(١) A/66/867-S/2012/532، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) A/66/601-S/2011/767، المرفق.

للمتابعة المعقودين في كابل في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وفي ألماتي، كازاخستان، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣، والمؤتمر الوزاري الرابع المعقود في بيجين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وإعلان بيجين بشأن أفغانستان، حيث شهدت تلك المؤتمرات تعزيز العملية التي أكد بموجبها كل من أفغانستان وشركائها الإقليميين، بدعم من المجتمع الدولي، الالتزام بتعزيز الأمن الإقليمي والتعاون على تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، بسبل منها تعزيز الحوار الإقليمي ووضع تدابير بناء الثقة، وإذ تؤيد تلك النتائج، وإذ تتطلع إلى مؤتمر قلب آسيا الوزاري الخامس في إسلام أباد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تؤكد على الأهمية البالغة للنهوض بالتعاون الإقليمي بوصفه وسيلة فعالة من وسائل تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وإذ تقر، في هذا الصدد، بأهمية الإسهام المقدم من الشركاء من دول الجوار والشركاء الإقليميين، وكذلك المنظمات الإقليمية، وإذ تشير إلى أهمية إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢[٤]، وإذ ترحب، في هذا الصدد، باستمرار التزام المجتمع الدولي بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وإذ تلاحظ المبادرات الدولية والإقليمية مثل المبادرات التي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وعملية مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

وإذ تؤيد الجهود الإقليمية الجارية بقيادة أفغانستان ضمن إطار عملية قلب آسيا – إسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان الرامية إلى تعزيز الثقة وبناء الثقة، وتعزيز الجهود الإقليمية لتشجيع التعاون والتكامل على الصعيد الاقتصادي في المنطقة، وتحسين الأمن وتعزيز العلاقات بين الناس،

وإذ تقر بأن ترسيخ جذور أفغانستان في الحياة الاقتصادية في المنطقة وربطها بالأسواق الدولية سيتيح لها فرصا أكبر للتمتع بالسلام والاستقرار هي والمنطقة بأسرها، وفي هذا الصدد، تكرر دعم طموح أفغانستان باستخدام موقعها الجغرافي لتعزيز وتعجيل التواصل مع البلدان المجاورة ولتصبح مركزا متكاملا للتجارة، والنقل، والطاقة في المنطقة،

---

(٤) S/2002/1416، المرفق.

وإذ ترحب بالعملية التي تقيم بموجبها أفغانستان وشركاؤها الإقليميون والدوليون شراكة استراتيجية طويلة الأمد ويبرمون بموجبها اتفاقات أخرى، بهدف تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في أفغانستان،

وإذ تقدر تولي قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية كامل المسؤولية عن فرض الأمن بعد انتهاء العملية الانتقالية في نهاية عام ٢٠١٤، وإذ تؤكد من جديد التزام المجتمع الدولي بمواصلة دعم تدريب وتجهيز وتمويل وتنمية قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، طوال عقد التحول، على النحو المتفق عليه في إعلان مؤتمر قمة شيكاغو بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٢، وإعلان مؤتمر قمة ويلز بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٤، وإذ تتطلع إلى المداولات التي ستجري بشأن أفغانستان في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو عام ٢٠١٦،

وإذ تشير إلى القرار الذي اتخذه المجتمع الدولي في المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان بشأن أفغانستان والمجتمع الدولي: من مرحلة الانتقال إلى عقد التحول، المعقود في بون، ألمانيا، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٥] بدعم تدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتجهيزها وتمويلها وتنمية قدراتها إلى ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية، وإذ تحيط علما بالإعلان الصادر عن مؤتمر قمة ويلز الذي أبرز دور القوة الدولية للمساعدة الأمنية ورسم معالم دور منظمة حلف شمال الأطلسي والشركاء المساهمين في دعم إرساء السلام والأمن والاستقرار على نحو دائم في أفغانستان ما بعد عام ٢٠١٤، بوسائل منها بعثة الدعم الوطيد الموجهة لتدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتقديم المشورة إليها ومساعدتها، والمساهمة في الإنفاق على قوات الدفاع والأمن على المدى المتوسط، والالتزام بتعزيز الشراكة الدائمة الطويلة المدى مع أفغانستان، وإذ تلاحظ التوقيع على اتفاق التعاون في مجالي الأمن والدفاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وأفغانستان (اتفاق أمني ثنائي) والتوقيع على اتفاق مركز القوات بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان، وإذ تلاحظ أيضا أن الاتفاق الثنائي بين منظمة حلف شمال الأطلسي وأفغانستان ودعوة حكومة أفغانستان منظمة حلف شمال الأطلسي إلى إنشاء البعثة يشكلان أساسا قانونيا سليما لإنشاء البعثة، وإذ تسلم بأن مجلس الأمن رحب في قراره ٢١٨٩ (٢٠١٤) بإنشاء البعثة،

وإذ تكرر تأكيد الضرورة الملحة للتصدي للتحديات التي تواجه أفغانستان، وبخاصة الأنشطة المتطرفة العنيفة التي تتخذ من الإقليم قاعدة لها وتقوم بها حركة طالبان، بما في ذلك

---

(٥) A/66/597-S/2011/762، المرفق.

شبكة حقاني وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة العنيفة والمجرمون، بمن فيهم الأفراد الضالعون في تجارة المخدرات، وتطوير المؤسسات الحكومية الأفغانية على عدة صعد منها الصعيد دون الوطني، وتعزيز سيادة القانون والعمليات الديمقراطية، ومكافحة الفساد، ومواصلة إصلاح قطاع العدل، وتشجيع عملية السلام، دون المساس بتنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن في قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) المؤرخين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢) المؤرخين ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢١٦٠ (٢٠١٤) و ٢١٦١ (٢٠١٤) المؤرخين ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، والقرارات الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية بقيادة أفغانية، والعودة الآمنة الطوعية للأفغان اللاجئين والمشردين داخليا بطريقة منظمة تكفل كرامتهم، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء تزايد وجود الجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥[٦]، في أفغانستان والأعمال الوحشية التي ترتكبها، بما في ذلك عمليات قتل مواطنين أفغان،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ارتفاع مستوى العنف واستمراره في أفغانستان، ولا سيما ارتفاع الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، وإذ تدين بأقوى العبارات جميع الهجمات العنيفة، ولا سيما أعمال القتل التي وقعت مؤخرا، والهجمات التي قامت بها حركة طالبان، بما فيها الهجوم على مدينة قندز والأفعال التي ارتكبها إرهابيون دوليون، وإذ تذكر بأن حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين في أفغانستان، وإذ تعرب عن القلق الشديد بوجه خاص إزاء تزايد أعمال القتل التي تستهدف النساء والفتيات، وإذ تدعو إلى الامتثال إلى ما ينطبق من أحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى اتخاذ جميع التدابير الملائمة الكفيلة بحماية المدنيين،

(٦) A/70/359-S/2015/684.

وإذ تدعو إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولجميع التدابير المناسبة التي من المزمع اتخاذها لضمان حماية العاملين في المجال الإنساني، ومرافق المعونة والمساعدة الإنسانية،

وإذ ترحب ببدء السنة الثانية لحكومة الوحدة الوطنية وما حققته من إنجازات في الميادين السياسية والاقتصادية، والحوكمة والإصلاحات الاجتماعية، وإذ تشدد على ضرورة الحفاظ على الإنجازات السابقة، وإذ تحث على إجراء مزيد من التحسينات في هذا الصدد، وخاصة لمعالجة الفقر وتقديم الخدمات وتنشيط النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل، وزيادة الإيرادات المحلية، وتعزيز حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة وحقوق الأقليات،

وإذ تلاحظ أهمية أن تضم حكومة الوحدة الوطنية الجميع بين صفوفها وأن يتجلى فيها التنوع العرقي في البلد وأن تكفل أيضا مشاركة المرأة بصورة تامة وعلى قدم المساواة،

وإذ تسلم بأن تولي الأفغان قيادة عملية السلام، بدعم فعال من المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المجاورة المعنية بالأمر، عنصر جوهري من عناصر تحقيق السلام والاستقرار على الأمد البعيد في أفغانستان وفي المنطقة عامةً،

وإذ تشدد على الدور المهم والمحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، وإذ تعرب عن تقديرها ودعمها الوطيد لجميع الجهود التي يبذلها في هذا الصدد الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان، وإذ تعرب عن تقديرها أيضا للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢١٠ (٢٠١٥)، وإذ تؤكد الدور التنسيقي الهام الذي تضطلع به بعثة تقديم المساعدة سعيا إلى مواصلة تعزيز اتساق الجهود المدنية الدولية المبذولة وتنسيقها، مسترشدة في ذلك بمبدأ توطيد تولي الأفغان زمام الأمور والقيادة،

وإذ ترحب بتقارير الأمين العام[٧] وبما ورد فيها من توصيات،

١ - تتعهد بمواصلة دعمها لأفغانستان، حكومة وشعبا، في السعي، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، إلى إعادة بناء دولة مستقرة آمنة مكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية خالية من الإرهاب والمخدرات، وإلى تعزيز أسس الديمقراطية الدستورية؛

٢ - تشجع جميع الشركاء على تقديم دعم بناء لبرنامج الإصلاح لحكومة أفغانستان، بما في ذلك كما هو متوخى في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة

(٧) A/69/540-S/2014/656 و A/69/801-S/2015/151 و A/70/359-S/2015/684.

المتبادلة، لكفالة إحلال الأمن والرخاء والديمقراطية في أفغانستان، مع التركيز على تعزيز الضوابط والموازين المنصوص عليها في الدستور التي تكفل حقوق المواطنين وواجباتهم، وإجراء الإصلاح الهيكلي بما يتيح إقامة حكومة فعالة تخضع للمساءلة وقادرة على إحراز تقدم ملموس لصالح شعبها؛

٣ - تؤيد مواصلة حكومة أفغانستان الاضطلاع بجهود التعمير والتنمية وتزايد امتلاكها زمام تلك الجهود، وتؤكد الضرورة الماسة لتولي زمام الأمور والخضوع للمساءلة في جميع ميادين الحوكمة وتحسين القدرات المؤسسية، بما في ذلك القدرات المؤسسية على الصعيد دون الوطني، من أجل استخدام المعونة على نحو أكثر فعالية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية الالتزامات المقدمة من المجتمع الدولي، على نحو ما تكرر تأكيده في إعلان طوكيو: الشراكة من أجل الاعتماد على الذات في أفغانستان - من مرحلة الانتقال إلى التحول[1] وإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة؛

الأمن

٤ - تقر باستمرار الالتزام الدولي بدعم تدريب وتجهيز وتمويل وتنمية قدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية طوال عقد التحول، على النحو المتفق عليه في إعلان مؤتمر قمة شيكاغو بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٢ وإعلان مؤتمر قمة ويلز بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٤، بما في ذلك من خلال بعثة الدعم الوطيد، التي رحب بها مجلس الأمن في قراره ٢١٨٩ (٢٠١٤)، ومن خلال مساهمات منتصف المدة من أجل تقديم الدعم المالي لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، وكذلك من خلال ''الشراكة الدائمة المعززة'' مع أفغانستان، وتشير إلى اتفاق مركز القوات مع منظمة حلف شمال الأطلسي، وتتطلع إلى المداولات التي ستجري بشأن أفغانستان في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو عام ٢٠١٦؛

٥ - تكرر مرة أخرى الإعراب عن بالغ قلقها إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وتؤكد ضرورة مواصلة التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها من جراء الأنشطة المتطرفة العنيفة التي تتخذ من الإقليم قاعدة لها وتقوم بها حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات التي تمارس العنف والجماعات المتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة والمجرمون، بمن فيهم الضالعون في تجارة المخدرات، وتكرر في هذا الصدد دعوتها إلى التنفيذ الكامل للتدابير والإجراءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، ولا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)

و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢) و ٢١٦٠ (٢٠١٤) و ٢١٦١ (٢٠١٤)؛

٦ - تعرب عن بالغ القلق إزاء تزايد وجود الجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥[٦] في أفغانستان، وتؤكد في هذا الصدد دعمها للجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لمحاربة هذه التهديدات في البلد؛

٧ - تسلم بالتهديدات التي لا تزال تشكلها حركة طالبان والجماعات المسلحة غير المشروعة والمجرمون، بمن فيهم الضالعون في تجارة المخدرات، وبالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، على الأمن والاستقرار في أفغانستان، وتحث حكومة أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي، على مواصلة التصدي لهذه التهديدات؛

٨ - تدين بأشد العبارات جميع الأعمال غير المشروعة المتمثلة في العنف والتخويف والهجمات، بما في ذلك الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية والاغتيالات، بما فيها اغتيال الشخصيات العامة، وعمليات الاختطاف واستهداف المدنيين بصورة عشوائية وعمليات القتل والهجمات ضد الأفراد وجماعات وسائط الإعلام وهيئات المجتمع، المنخرطين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان المعترف بها دوليا والهجمات ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية واستهداف القوات الأفغانية والدولية، مما يتسبب في الإضرار بالجهود المبذولة لإرساء الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتدين أيضا لجوء حركة طالبان بما فيها شبكة حقاني وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة إلى استخدام المدنيين دروعا بشرية، وتدين كذلك عمليات قتل المدنيين الأخيرة في زابول، وهجمات حركة طالبان، بما في ذلك الهجوم على مدينة قندز في شمال أفغانستان وأفعال الإرهابيين الدوليين؛

٩ - تؤكد ضرورة أن تواصل حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي العمل معا بشكل وثيق وتحسين التنسيق في مجال التصدي لهذه الأفعال التي تهدد السلام والاستقرار في أفغانستان والعملية الديمقراطية، والإنجازات واستمرار تنفيذ مكاسب وعملية التنمية في أفغانستان، وتدابير المعونة الإنسانية، وتعترف بإنجازات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في هذا الخصوص، وتهيب بجميع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المجاورة، أن تحرم هذه الجماعات من أي شكل من أشكال الملاذ الآمن وحرية القيام بعمليات، والتحرك والتجنيد والدعم المالي أو المادي أو السياسي، الذي يهدد نظام الدولة والسلام والأمن الإقليميين؛

١٠ - تعرب عن بالغ أسفها إزاء الخسائر في أرواح المدنيين الأفغان والمدنيين من جنسيات أخرى، بمن فيهم أفراد الوكالات الأفغانية والدولية وجميع العاملين الآخرين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي الهيئات الدبلوماسية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وكذلك أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وبعثة الدعم الوطيد، وما يلحق بهم من أضرار مادية من جراء تلك الأعمال، وتحيي ذكرى جميع من فقدوا أرواحهم؛

١١ - تؤكد أهمية توفير الأمن للشعب الأفغاني، وتلاحظ أن المسؤولية عن توفير الأمن وحفظ القانون والنظام في جميع أرجاء البلد تقع على عاتق حكومة أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي، وتشدد على أهمية مواصلة تعزيز حرفية وقدرة قوات الأمن والدفاع الوطنية الأفغانية على أداء المهام في جميع مقاطعات أفغانستان، من خلال مواصلة التدريب وتقديم المساعدة بما فيها المساعدة التمكينية؛

١٢ - تؤكد أيضا أهمية إقامة تعاون وثيق مع بعثة الدعم الوطيد؛

١٣ - ترحب بتولي قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية المسؤولية الرئيسية الكاملة عن الأمن، وتثني على ما أبدته من مرونة وشجاعة في هذا الخصوص، وتهيب بالمجتمع الدولي تقديم الدعم الضروري الكفيل بتعزيز الأمن، بما يشمل النظام العام وإنفاذ القانون وأمن حدود أفغانستان والحفاظ على الحقوق الدستورية للمواطنين الأفغان ومواصلة تقديم الدعم بتوفير التدريب والمعدات لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والإسهام في تمويلها كي تضطلع بمهمة إحلال الأمن في بلدها ومحاربة الإرهاب الدولي، وتؤكد أهمية الإعلان المشترك الصادر عن مؤتمر قمة شيكاغو والإعلان الصادر عن مؤتمر قمة ويلز بشأن أفغانستان وغيرهما من الاتفاقات المبرمة مع الشركاء الإقليميين والدوليين في هذا الصدد؛

١٤ - ترحب أيضا في هذا الصدد بوجود بعثة الدعم الوطيد، وتعرب عن تقديرها للدول الأعضاء لمساهمتها بالأفراد والمعدات وغير ذلك من الموارد في البعثة ولما قدمته من دعم إلى الجيش الوطني الأفغاني، وللمساعدة المقدمة إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية من كافة الشركاء الدوليين، ولا سيما المساعدة المقدمة من منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال بعثتها القتالية السابقة وبعثتها غير القتالية الحالية في أفغانستان، وكذلك برامج التدريب الثنائية الأخرى، وتشجع على مواصلة التنسيق عند الاقتضاء؛

١٥ - ترحب كذلك بالالتزام المقدم من حكومة أفغانستان بأن تواصل، سعيا إلى كفالة الاستقرار وتهيئة الظروف الكفيلة بإرساء سيادة القانون بصورة فعالة، تنفيذ استراتيجية الشرطة الوطنية الأفغانية والخطة الوطنية للشرطة التي ترتكز عليها، وكذلك الرؤية المطروحة من وزارة الداخلية التي تمتد ١٠ سنوات وتركز على عدة أمور منها إسهام

المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة (*police-e-Mardumi*)، بهدف توسيع نطاق محاسبة الشرطة وكفالة سرعة استجابتها وتحسين أعمال الكشف عن الجريمة ومنعها وصون حقوق الإنسان ومكافحة العنف ضد المرأة والطفل، من أجل بناء قوة شرطة قوية مؤهلة مهنيا تتطور لتصبح قوة مدنية قادرة على إنفاذ القانون تتوافر لها مقومات البقاء وتحظى بالمصداقية وتخضع للمساءلة وتكون قادرة على تقديم الخدمات الشرطية إلى سكان أفغانستان في إطار نظام سيادة القانون الأوسع نطاقا، مع التركيز على الإصلاحات المؤسسية والإدارية الجارية في وزارة الداخلية، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل التي وضعتها الوزارة بهدف مكافحة الفساد، وعلى تنمية القدرات القيادية، ومن أجل النهوض بمستوى أداء الشرطة الوطنية الأفغانية على نحو تدريجي، عن طريق مواصلة الدعم المالي والتقني الضروري المقدم من المجتمع الدولي، وتقر بأهمية الإسهام الجوهري الذي ما برح يقدمه الشركاء الدوليون والإقليميون، بما في ذلك المجلس الدولي للتنسيق الشرطي، تحقيقا لذلك الهدف، وتقر أيضا في هذا السياق بالإسهام الجوهري الذي تقدمه بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان؛

١٦ - تسلم بالتزامات السلطات الأفغانية باتخاذ جميع الخطوات الممكنة، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل ضمان سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة والموظفين العاملين في مجالي التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية وكفالة أمنهم وحرية تنقلهم ووصولهم بأمان ودون عوائق وبصورة كاملة إلى جميع السكان المتضررين وحماية ممتلكات الأمم المتحدة والمنظمات العاملة في مجال التنمية أو في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وتلاحظ الجهود المبذولة لوضع قواعد تنظم عمل شركات الأمن الخاصة العاملة في أفغانستان؛

١٧ - تسلم أيضا بالجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٣٣/٦٩ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ المتعلق بسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة، سعيا إلى تقديم مرتكبي الهجمات إلى العدالة، وتهيب بالسلطات الأفغانية أن تواصل بذل الجهود في هذا الصدد؛

١٨ - لا يزال يساورها بالغ القلق إزاء المشكلة الناجمة عن وجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب التي لا تزال قائمة وتشكل خطرا كبيرا على السكان وعائقا رئيسيا أمام استئناف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وإيصال المساعدة الإنسانية وجهود الإنعاش المبكر والتعمير، وترحب بالإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، وتؤكد أهمية مواصلة تقديم المساعدة الدولية لتنفيذ خطة العمل التشغيلية التي تمتد ١٠ سنوات في إطار برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام والتي تهدف إلى أن تصبح أفغانستان بلدا خاليا من الألغام بحلول عام ٢٠٢٣،

وتشجع حكومة أفغانستان، بدعم من الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة المعنية، على مواصلة جهودها الرامية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام[٨] وتدمير جميع المخزونات المعروفة أو الجديدة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد والتعاون التام مع برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومواصلة إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والألغام الأرضية المضادة للمركبات والمتفجرات من مخلفات الحرب، وتعرب عن اعتقادها بضرورة تقديم المساعدة من أجل توفير الرعاية للضحايا، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، وتأهيلهم وإعادة إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا؛

عملية السلام

١٩ - تسلم بأن عملية سلام شامل بقيادة أفغانستان بدعم من جهات فاعلة إقليمية في باكستان على وجه الخصوص، وبدعم من المجتمع الدولي، هي أمر ضروري لتحقيق السلام والاستقرار على المدى البعيد في أفغانستان، وتعيد تأكيد التزامها القوي بدعم حكومة أفغانستان في الجهود التي تبذلها في هذا الصدد مع كل من ينبذ العنف، ويقطع صلاته بالمنظمات الإرهابية الدولية، بما فيها تنظيم القاعدة، ويحترم الدستور، بما في ذلك أحكامه المتصلة بحقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة والفتيات فضلا عن حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات، ولديه الإرادة للمشاركة في العمل على إحلال السلام في أفغانستان، ، على أن يراعى على نحو تام تنفيذ التدابير والإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراراته ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢١٦٠ (٢٠١٤) وقرارات المجلس الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وتهيب بجميع الدول المعنية، ولا سيما البلدان المجاورة والمنظمات الدولية، أن تواصل القيام بدورها في عملية السلام التي يقودها الأفغان، وتسلم بما تخلفه الهجمات الإرهابية من أثر في الشعب الأفغاني وما تشكله من خطر يهدد إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية في المستقبل؛

٢٠ - تكرر تأكيد التزامها الراسخ بدعم حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى المضي قدما بعملية السلام، وفقا للبيان الصادر عن مؤتمر كابل ولنتائج مؤتمر بون[٥]، وفي إطار الدستور الأفغاني وتطبيق الإجراءات التي حددها مجلس الأمن في قراراته ١٩٨٨ (٢٠١١) و ٢٠٨٢ (٢٠١٢) و ٢١٦٠ (٢٠١٤) وقرارات المجلس الأخرى المتخذة في هذا الصدد، وتشير إلى أن النساء يؤدين دورا حيويا في عملية السلام، حسب ما سلم به المجلس

(٨) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2056, No. 35597.

في قراريه ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، و ٢٢٤٢ (٢٠١٥) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وفي القرارات المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك قرار المجلس ٢١٢٢ (٢٠١٣) المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣؛

٢١ - ترحب، في هذا الصدد، بالمحادثات المباشرة التي جرت في عام ٢٠١٥ بين حكومة أفغانستان وممثلي حركة طالبان، بتيسير من باكستان وبمراقبة الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها خطوة أولى مهمة، وتشجع على مواصلة المحادثات؛

٢٢ - تشجع أفغانستان وباكستان على تعزيز العلاقة بينهما التي يمكن أن تؤدي إلى التعاون على مكافحة الإرهاب بفعالية والمضي قدما بعملية السلام التي تقودها أفغانستان؛

٢٣ - تشدد على ضرورة أن تحظى عملية السلام بدعم جميع الأفغان وأن تتم بمشاركتهم، بما يشمل المجتمع المدني، وبخاصة المجموعات النسائية، والأقليات، على النحو الذي جرى التشديد عليه مؤخرا في نتائج مؤتمر بون وفي إعلان طوكيو، وترحب بالخطوات المتخذة من أجل زيادة التعاون بين المجلس الأعلى للسلام والمجتمع المدني، وتشجع على مواصلة التعاون في المستقبل؛

الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان

٢٤ - تشدد على أن الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان تشكل الأساس اللازم لتحقيق الاستقرار والازدهار في أفغانستان، وتلاحظ أهمية بناء قدرة حكومة أفغانستان على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإرساء سيادة القانون والحوكمة الرشيدة على نحو فعال في ظل المساءلة، وتهيب بالمجتمع الدولي دعم أهداف أفغانستان المتعلقة بالحوكمة في هذا الصدد، بما في ذلك ما ورد ذكره في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة؛

٢٥ - ترحب بالتزام حكومة أفغانستان ببرنامجها للإصلاح الشامل، الذي أدى، في جملة أمور، إلى إنشاء سلسلة من مجالس صنع السياسات برئاسة الرئيس، مما يعزز عمليات صنع القرار والمتابعة لحكومة الوحدة الوطنية، واعتماد الوزارات لخطط عمل مدتها ١٠٠ يوم لرصد تقديم الخدمات وتعزيز المساءلة والشفافية بالنسبة للمواطنين؛

ألف - الديمقراطية

٢٦ - ترحب بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وتشدد على أهمية عمل جميع الأطراف في أفغانستان يدا واحدة من أجل مستقبل ينعم في ظله شعب أفغانستان قاطبة

بالوحدة والسلام والديمقراطية والازدهار، وترحب بإنجازات حكومة أفغانستان في مجال تعزيز المؤسسات الديمقراطية؛

٢٧ - تشير إلى التزام حكومة أفغانستان، الذي أعيد تأكيده في مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان، بتعزيز العملية الانتخابية في أفغانستان وتحسينها، بإجراء إصلاحات انتخابية طويلة الأجل بما في ذلك عن طريق مراعاة الدروس المستفادة من الانتخابات السابقة، وتشجيع مشاركة المرأة، لضمان إجراء الانتخابات في المستقبل بطريقة شفافة ديمقراطية موثوق بها تشمل الجميع، وتؤكد من جديد أن إحلال السلام في أفغانستان في المستقبل يكمن في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتمتعها بالشفافية واحترام الفصل بين السلطات وترسيخ الضوابط والموازين الدستورية وضمان حقوق المواطنين وواجباتهم وإعمالها، وترحب في هذا الصدد بإنشاء اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي وبما تقوم به من عمل، وبعزم حكومة أفغانستان على إجراء انتخابات برلمانية وانتخابات مجالس محلية في أقرب وقت ممكن؛

باء - العدل

٢٨ - ترحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان بشأن إصلاح قطاع العدل، والتزامها بتحسين سبل الاستفادة من إقامة العدل في جميع أنحاء أفغانستان الذي تعهدت به الحكومة في مؤتمر لندن بشأن أفغانستان المعقود في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتحث الحكومة على تنفيذ برنامجها للإصلاح، وفق ما ورد في ورقتها المعنونة ''تحقيق الاعتماد على الذات: التزامات بالإصلاح وتجديد الشراكة''، في حين وقته، بالتنسيق مع المنظمات والإدارات الحكومية المعنية، وتحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهود الحكومة في هذا الصدد، وترحب باختيار كبير القضاة والتصديق على تعيينه والذي قد اتخذ بالفعل الخطوات الأولى للإصلاح من قبيل كفالة كشف أعضاء المحكمة العليا عن ممتلكاتهم وإطلاق استعراض منهجي للأداء وزيادة عدد القضاة من النساء؛

٢٩ - تنوه بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان بدعم من المجتمع الدولي في تخصيص موارد كافية لإعادة بناء قطاع السجون وإصلاحه من أجل النهوض باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في هذا القطاع، والحد في الوقت نفسه من المخاطر التي يتعرض لها السجناء فيما يتعلق بالصحة البدنية والعقلية، وتدعو إلى إنشاء آلية فعالة لمنع فرار السجناء من السجون وإلقاء القبض على الفارين منهم؛

٣٠ - ترحب بمواصلة حكومة أفغانستان بذل الجهود، بدعم من بعثة تقديم المساعدة والمجتمع الدولي والشركاء الآخرين، بما في ذلك اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، من أجل حماية حقوق الإنسان لجميع المحتجزين في جميع السجون ومراكز الاحتجاز الأفغانية والنهوض بها ومنع انتهاكها، وفقا للدستور الأفغاني والقوانين الأفغانية والالتزامات الدولية، وتشجع الحكومة على القيام بذلك، وترحب بتعاون الحكومة وبالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بهدف توفير الدعم في هذا الصدد، وتحيط علما بالتوصيات الواردة في تقريري بعثة تقديم المساعدة المؤرخين ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وتلاحظ التقدم المحرز في هذا الصدد، وترحب باعتماد خطة العمل الوطنية التي ترمي إلى القضاء تماما على التعذيب في مرافق الاحتجاز الأفغانية وتؤيده، وتشجع على إحراز المزيد من التقدم في معالجة الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان للمحتجزين، وتكرر تأكيد أهمية احترام سيادة القانون والعمليات والإجراءات القانونية المرعية؛

٣١ - ترحب بالتزام حكومة أفغانستان بكفالة وصول المنظمات المعنية إلى جميع السجون في أفغانستان دون عائق، وتشدد على أهمية ضمان وصول المنظمات المعنية، وتدعو إلى الاحترام التام للقانون الدولي في هذا الصدد، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، وبما يشمل القصر في حال احتجازهم؛

جيم - الإدارة العامة

٣٢ - تحث حكومة أفغانستان على أن تواصل إصلاح قطاع الإدارة العامة على نحو فعال من أجل إرساء سيادة القانون وضمان الحوكمة الرشيدة والمساءلة، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة وبالتزاماتها بتنفيذ برنامجها للإصلاح، المتوخى في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، وعملية كابل وإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة[٢]، وترحب أيضا بالجهود التي تبذلها الحكومة والالتزامات التي أعلنتها في هذا الصدد في مناسبات كان آخرها الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين في المجلس المشترك للتنسيق والرصد التابع لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة الذي عُقد في عام ٢٠١٥؛

٣٣ - تشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع الدول المانحة والمؤسسات والمنظمات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، على مساعدة حكومة أفغانستان في إيلاء بناء القدرات على نحو مستدام وتنمية الموارد البشرية أولوية تشمل عدة قطاعات، وعلى تنسيق جهوده مع الجهود التي تبذلها الحكومة، بما في ذلك عمل اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، من أجل بناء القدرات الإدارية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وترحب في هذا الصدد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة أفغانستان

والمنظمات الدولية والبلدان الشريكة على المرتبات على أساس بناء القدرات من أجل تحقيق النتائج، والتركيز على التدريب في الوظائف الهامة في الخدمة المدنية؛

٣٤ - تكرر تأكيد أهمية بناء المؤسسات في استكمال إرساء اقتصاد يستند إلى سياسات اقتصاد كلي سليمة، يستهدف الحد من الفقر وخلق فرص عمل، وبناء قطاع مالي يوفر الخدمات إلى جهات عدة منها المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسر المعيشية ووضع قواعد شفافة لتنظيم الأعمال التجارية وإعمال المساءلة وفي المساهمة في ذلك، وتشدد على الصلة بين تحقيق النمو الاقتصادي، بسبل منها مشاريع الهياكل الأساسية، وإتاحة فرص العمل في أفغانستان؛

٣٥ - تشير إلى تصديق حكومة أفغانستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٩]، وتكرر الإعراب عن تقديرها لالتزامات حكومة أفغانستان بمكافحة الفساد التي أعلنتها في مؤتمري طوكيو ولندن، وتدعو الحكومة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للوفاء بتلك الالتزامات من أجل زيادة الفعالية والمساءلة والشفافية في الإدارة، على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة وبالالتزام الراسخ لقيادة أفغانستان الجديدة بمكافحة الفساد، بما في ذلك قرار متابعة قضية مصرف كابل، وإصلاح عملية الشراء والتصدي لعوامل الفساد الأخرى، وتهيب بالمجتمع الدولي دعم جهود الحكومة في هذا الصدد، وترحب بمواصلة تقديم الدعم على الصعيد الدولي من أجل تحقيق أهداف أفغانستان المتعلقة بالحوكمة، وتلاحظ في الوقت ذاته مع بالغ القلق ما يحدثه الفساد من آثار فيما يتعلق بالأمن والحوكمة الرشيدة ومكافحة صناعة المخدرات والتنمية الاقتصادية؛

٣٦ - ترحب بسياسة الحوكمة على الصعيد دون الوطني، وإطلاق خطط عمل الـ ١٠٠ يوم لحكام المقاطعات الأربعة والثلاثين، وتؤكد أهمية زيادة إبراز جهود المؤسسات والجهات الفاعلة على الصعيد دون الوطني وزيادة قدراتها ومساءلتها في تقليل الحيز السياسي المتاح للمتمردين، وتشجع على بناء قدرات المؤسسات المحلية وتمكينها بطريقة تدريجية ومستدامة ماليا، وتدعو إلى تخصيص مزيد من الموارد لسلطات المقاطعات بصورة منتظمة يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك مواصلة بعثة تقديم المساعدة والمجتمع الدولي تقديم الدعم البالغ الأهمية؛

(٩) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

٣٧ - ترحب أيضا بإنشاء المجلس الأعلى للأراضي والمياه، برئاسة الرئيس، وبالجهود المنتظمة التي تقوم بها هيئة الأراضي المستقلة في أفغانستان من أجل ضمان حقوق الملكية الثابتة وحماية الأراضي العامة والمشتركة، وتحث حكومة أفغانستان على أن تعالج، بمساعدة المجتمع الدولي، مسألة المطالبات المتعلقة بملكية الأراضي من خلال برنامج شامل يتيح إصدار سندات الملكية، بما يشمل تسجيل جميع الممتلكات رسميا وتعزيز أمن حقوق الملكية، بما في ذلك حقوق الملكية للنساء، وترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة بالفعل في هذا الصدد؛

دال - حقوق الإنسان

٣٨ - تشير إلى أن ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في الدستور الأفغاني يعد إنجازا سياسيا كبيرا، وتدعو إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بشكل تام، دون أي نوع من أنواع التمييز، وتؤكد ضرورة تنفيذ أحكام الدستور الأفغاني المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو تام، وفقا للالتزامات التي يقتضيها القانون الدولي الساري، وبخاصة الالتزامات المتعلقة بتمتع المرأة والطفل بحقوق الإنسان تمتعا كاملا، وتشدد أيضا على أهمية مكافحة التطرف العنيف بطريقة شاملة، وتنوه بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد؛

٣٩ - تنوه بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في إشاعة احترام حقوق الإنسان وتشجع تلك الجهود، وتعرب عن قلقها إزاء الآثار المدمرة لأعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والجماعات المتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة والمجرمون ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية، بالنسبة للتمتع بحقوق الإنسان وقدرة الحكومة على كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان، وتلاحظ مع القلق التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات وإساءات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الانتهاكات والإساءات المرتكبة ضد النساء والأطفال، وبخاصة الفتيات، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز التسامح والحرية الدينية وضرورة كفالة احترام الحق في حرية التعبير والحق في حرية الفكر أو الضمير أو المعتقد، وفقا لأحكام الدستور الأفغاني والمواثيق الدولية التي تلتزم بها أفغانستان، وتشدد على ضرورة التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات وإساءات في الحاضر والماضي، وتؤكد أهمية توفير وسائل انتصاف للضحايا تتسم بالكفاءة والفعالية، وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وفقا للقانون الوطني والدولي، وتدعو إلى تنفيذ القانون المتعلق بوسائط الإعلام على نحو تام، وتلاحظ مع القلق في الوقت ذاته

استمرار تعرض وسائط الإعلام الأفغانية والصحفيين الأفغان لأعمال التخويف والعنف، مثل التحذيرات التي وجهتها حركة طالبان مؤخرا إلى محطتي تلفزيون وحالات اختطاف صحفيين، بل وقتلهم، على يد جماعات إرهابية ومتطرفة وإجرامية، وتدين ذلك، وتحث السلطات الأفغانية على التحقيق في المضايقات والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة؛

٤٠ - تثني على حكومة أفغانستان لإسهامها بهمة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتدعو إلى استمرار مشاركة المجتمع المدني الأفغاني على نحو نشط في هذه العملية، وتشجع على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير المعد في هذا الصدد في حين وقتها؛

٤١ - تكرر تأكيد أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، وتؤكد الحاجة إلى ضمان صفتها الدستورية وتنفيذ ولايتها بالتركيز على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفغانستان بهدف تشجيع رفع مستوى وعي عموم الناس وزيادة إخضاع الحكومة للمساءلة، وتشدد على أهمية أن تعيد حكومة أفغانستان تأكيد التزامها باستيفاء المعايير المطلوبة في مفوضي حقوق الإنسان وفقا للمادة ١١ من قانون اللجنة ومبادئ باريس[١٠]، بغرض إبقاء مركز اللجنة عند الفئة ''ألف''، وترحب بقرار الحكومة أن تتحمل المسؤولية بالكامل عن تمويل الأنشطة الأساسية التي تقوم بها اللجنة، وتحث الحكومة على تنفيذ هذا القرار، وتحث اللجنة على التعاون بشكل وثيق مع المجتمع المدني الأفغاني، وتهيب بالمجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم في هذا الصدد؛

٤٢ - تشير إلى قرارات مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وإلى تقرير منتصف السنة الذي أعدته بعثة تقديم المساعدة في تموز/يوليه ٢٠١٥ عن حماية المدنيين في النزاع المسلح، وتعرب عن قلقها البالغ إزاء استمرار ارتفاع عدد الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، ومن بينهم بوجه خاص نساء وأطفال، وإزاء الآثار الناشئة عن ذلك في المجتمعات المحلية، وتلاحظ أن حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات المسلحة غير المشروعة لا تزال تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من الخسائر البشرية بين المدنيين، وتكرر نداءها الداعي إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لحماية المدنيين،

---

(١٠) القرار ١٣٤/٤٨، المرفق.

وتدعو إلى اتخاذ مزيد من الخطوات المناسبة في هذا الصدد، وإلى التقيد التام بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٤٣ - تنوه بالجهود المبذولة لحماية السكان المدنيين والحد من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، وتهيب بقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والقوات الدولية أن تواصل بذل جهود حثيثة في هذا الصدد، وبخاصة عن طريق مواصلة استعراض أساليب العمل والإجراءات المتبعة والقيام باستعراض الحالات التي يبلغ فيها عن وقوع خسائر بشرية في صفوف المدنيين والتحقيق فيها عندما ترى حكومة أفغانستان أن من المناسب إجراء تحقيقات مشتركة فيها؛

٤٤ - تكرر تأكيد أهمية الوفاء بالالتزامات الدولية التي تقتضي النهوض بحقوق المرأة المنصوص عليها في الدستور الأفغاني، وتكرر في هذا السياق أيضا تأكيد أهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وترحب باعتماد حكومة أفغانستان في حزيران/يونيه ٢٠١٥ خطة عملها الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتؤيد الجهود المبذولة من أجل تنفيذها، وتشير إلى قرارات المجلس ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢١٠٦ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ و ٢١٢٢ (٢٠١٣) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥) المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛

٤٥ - تشدد على التزامها والتزام حكومة أفغانستان التزاما راسخا وثابتا بتفعيل مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان وضرورة مساواة المرأة تماما بالرجل أمام القانون ومساواتها في فرص التعليم والعمل ومشاركة المرأة وتمكينها في الحياة السياسية والحياة العامة والإدارة الحكومية وقطاع الأمن على جميع المستويات في أفغانستان، وبخاصة في المناصب القيادية؛

٤٦ - تشيد بما تحققه حكومة أفغانستان من إنجازات وما تبذله من جهود سعيا إلى مكافحة التمييز وتعميم مراعاة المسائل الجنسانية، بما في ذلك في البرامج الوطنية ذات الأولوية، وإلى حماية المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل وتشجيعها حسب ما تكفله جملة أمور منها تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١١] والدستور الأفغاني وخطة العمل الوطنية للمرأة في أفغانستان وقانون القضاء على العنف ضد

(١١) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1249, No. 20378.

المرأة، وتلاحظ ما أبلغت عنه بعثة تقديم المساعدة من تقدم في تنفيذ القانون، وتؤكد أهمية تنفيذه بشكل كامل بوصفه أحد الالتزامات الرئيسية في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وتؤكد الحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم بشأن المسائل الجنسانية وفقا لالتزامات أفغانستان بموجب القانون الدولي؛

٤٧ - تدين بشدة جميع حوادث التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وغير ذلك من أشكال العنف الجنساني والجنسي، بما في ذلك ''جرائم الشرف''، وتشدد على أهمية مكافحة إفلات المسؤولين عن هذه الحوادث من العقاب، ولا سيما الحوادث التي تتعرض لها النساء الناشطات والنساء البارزات في الحياة العامة، وتحيط علما بالتقدم الهام الذي أحرزته حكومة أفغانستان في هذا الصدد، وتكرر التزامها القوي بدعم جهود حكومة أفغانستان لمواصلة التصدي لهذه المسألة، وتكرر أيضا الإعراب عن تقديرها لجميع التدابير المتخذة بهدف التصدي للعنف ضد المرأة، بما في ذلك منع الزواج بالإكراه، فضلا عن الإسهام المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛

٤٨ - تؤكد ضرورة كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأطفال في أفغانستان، وتذكر بالحاجة إلى أن تنفذ جميع الدول الأطراف على نحو تام اتفاقية حقوق الطفل[١٢] وبروتوكولها الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية[١٣] وبروتوكولها الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة[١٤] وقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ وجميع القرارات اللاحقة الأخرى المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وتحيط علما بتقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في أفغانستان[١٥] واستنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح بشأن أفغانستان[١٦]؛

٤٩ - تعرب عن قلقها الشديد، في هذا الصدد، إزاء استمرار حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وغيرهما من الجماعات المسلحة غير المشروعة والجماعات الإرهابية في أفغانستان في تجنيد الأطفال والاستعانة بهم، وإزاء قتل الأطفال وتشويههم نتيجة للنزاع، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية وضع حد لتجنيد الأطفال والاستعانة بهم بما يخالف القانون

(١٢) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(١٣) المرجع نفسه، المجلد ٢١٧١، الرقم ٢٧٥٣١.

(١٤) المرجع نفسه، المجلد ٢١٧٣، الرقم ٢٧٥٣١.

(١٥) A/68/878-S/2014/339، الفقرات ٢٣ إلى ٣٢ و S/2015/336.

(١٦) S/AC.51/2011/3.

الدولي الساري، ولجميع الانتهاكات والاعتداءات الأخرى التي ترتكب بحق الأطفال، وتعرب عن تقديرها لما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم في حماية الأطفال ولالتزامها الراسخ بتوفير تلك الحماية، بما في ذلك الإدانة الشديدة لأي استغلال يتعرض له الأطفال، حسب ما يتجلى في إنشاء اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات المعنية بحماية حقوق الطفل، وتعيين جهة اتصال معنية بحماية الأطفال، وتوقيع الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ على خطة عمل تتعلق بالأطفال المرتبطين بقوات الأمن الوطنية في أفغانستان، بما في ذلك مرفقات تلك الخطة، واعتماد الحكومة خريطة طريق في آب/أغسطس ٢٠١٤ تستهدف تعجيل الامتثال لخطة العمل، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، وتكرر دعوتها إلى تنفيذ أحكامها على نحو تام بالتعاون الوثيق مع بعثة تقديم المساعدة؛

٥٠ - تسلم بما لدى الفتيات من احتياجات خاصة، وتدين بشدة استمرار الهجمات الإرهابية على المرافق التعليمية والتهديد بالهجوم على هذه المرافق، ولا سيما المرافق الخاصة بالفتيات الأفغانيات و/أو المستشفيات والأشخاص المتمتعين بالحماية ممن لهم صلة بتلك المرافق في أفغانستان، في انتهاك للقانون الدولي الساري، وتعرب عن بالغ قلقها إزاء ازدياد حالات إغلاق المدارس بسبب الهجمات الإرهابية أو التهديد بشن الهجمات عليها؛

٥١ - تكرر تأكيد أهمية خطة العمل الوطنية الأفغانية لمكافحة الاتجار بالأطفال، وتكرر أيضا دعوتها إلى تنفيذ خطة العمل على نحو شامل، وترحب بانضمام أفغانستان إلى بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية[١٧]؛

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٥٢ - ترحب بالوثيقة الاستراتيجية لحكومة أفغانستان المعنونة ''نحو الاعتماد على الذات: رؤية استراتيجية لعقد التحول'' وبالبرامج الوطنية ذات الأولوية الواردة في الوثيقة، بما تنطوي عليه من تركيز على النمو الاقتصادي وإدرار الدخل وتوفير فرص العمل والحوكمة والتنمية البشرية؛

٥٣ - تجدد التزامها بدعم التنمية الاقتصادية على المدى الطويل في أفغانستان على أساس المساءلة المتبادلة، ووفقا لبرنامج الإصلاح للحكومة على النحو المتفق عليه في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة؛

---

(١٧) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2237, No. 39574.

٥٤ - ترحب بالصيغة المجددة لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وهو إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، وآلية الرصد الواردة فيه التي ستوجه أنشطة حكومة الوحدة الوطنية لأفغانستان والمجتمع الدولي على الأقل حتى نهاية فترة الحكومة الحالية، والذي أعادت فيه الحكومة تأكيد التزامها بتحسين الأمن والاستقرار السياسي ومكافحة الفساد وتحسين إدارة الحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان، واستعادة الاستدامة المالية ونزاهة المالية العامة والأعمال المصرفية التجارية، وإصلاح التخطيط والإدارة في مجال التنمية وكفالة حقوق المواطنين في التنمية، وتهيئة بيئة مؤاتية لتنمية القطاع الخاص والنمو الشامل، وتجديد الشراكة من أجل التنمية وتحسين فعالية المعونة، والذي التزم المجتمع الدولي فيه بتعزيز الكفاءة في تقديم المعونة الإنمائية ومواءمة جزء من المساعدة مع الأولويات الأفغانية وتحويل جزء من المساعدات التي يقدمها عن طريق الميزانية الوطنية للحكومة؛

٥٥ - تناشد على وجه الاستعجال جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، أن تواصل تزويد أفغانستان بكل ما يمكن ويلزم من المساعدة الإنسانية والمالية والتقنية والمادية، والمساعدة اللازمة للإنعاش والتعمير والتنمية والتعليم، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ووفقا لوثيقة الاستراتيجية المعنونة ”نحو الاعتماد على الذات: رؤية استراتيجية لعقد التحول“ والبرامج الوطنية ذات الأولوية الواردة في الوثيقة، وتشدد على الأهمية البالغة مواصلة وتعاقب تنفيذ برنامج الإصلاح والبرامج الوطنية ذات الأولوية، وأهداف التنمية والحوكمة المتفق عليها في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة؛

٥٦ - تسلم بالتطور الكبير والتقدم الملحوظ الذي أحرزته أفغانستان في ظل اطراد الدعم المقدم من المجتمع الدولي في السنوات الماضية، وتعرب عن تأييدها لإعادة تأكيد وتوطيد الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي خلال مؤتمر لندن بشأن أفغانستان في عام ٢٠١٤ مع بدء عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤) الذي ستوطد خلاله أفغانستان سيادتها من خلال تعزيز إقامة دولة تتوفر لها مقومات البقاء وتؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها، وتحث حكومة أفغانستان على إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، وبخاصة المرأة، في وضع برامج الإغاثة والتأهيل والإنعاش والتعمير وتنفيذها، وترحب بالتزام الحكومة بوضع خطة تمكين اقتصادي وطنية للمرأة؛

٥٧ - تسلم أيضا بالتحديات التي ستجابهها أفغانستان في المراحل المقبلة، وترحب بالتبرعات السخية التي تجاوز مجموعها ١٦ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة التي تعهد المجتمع الدولي في مؤتمر طوكيو بتقديمها حتى نهاية عام ٢٠١٥، وبالتزام المجتمع الدولي

بمواصلة تقديم الدعم حتى نهاية عام ٢٠١٧ بنفس المستوى الذي كان عليه في العقد الماضي أو بمستوى قريب منه، مجددا بذلك التزامه بدعم التنمية الاقتصادية في أفغانستان في الأجل الطويل على أساس المساءلة المتبادلة، وترحب بتمسك حكومة أفغانستان بعزمها على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، وتؤكد أن استمرار الدعم الدولي في الأعوام المقبلة يستلزم من المجتمع الدولي والحكومة أن يعملا بعزم؛

٥٨ - ترحب بالتقدم المطرد المحرز في تنفيذ إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة وآلية الرصد المنشأة بموجبه، الذي أعادت فيه حكومة أفغانستان تأكيد التزامها بتعزيز الحوكمة في ظل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتقيد بالدستور الأفغاني، وترى أن ذلك الالتزام جزء لا يتجزأ من النمو المطرد والتنمية الاقتصادية ويلتزم فيه المجتمع الدولي بتحسين الكفاءة في تقديم المعونة الإنمائية عن طريق مواءمة المساعدة مع البرامج الأفغانية الوطنية ذات الأولوية، وتقديم المساعدة عن طريق الميزانية الوطنية المعدة للحكومة، حسبما هو منصوص عليه في إعلان طوكيو؛

٥٩ - ترحب أيضا بنتائج الاجتماع الثاني لكبار المسؤولين للمجلس المشترك للتنسيق والرصد لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة الذي عقد في عام ٢٠١٥ وبالبيان الذي أصدره الرؤساء المشاركون بشأن هذا الاجتماع والذي أقروا فيه بالإنجازات التي حققتها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي على السواء في سياق تنفيذ الالتزامات التي قطعها كل منهما بموجب الإطار بناء على مبادئ المساءلة المتبادلة والشمول، وتؤكد أن الدعم الدولي المستمر في عقد التحول يتطلب عملا يتحلى بالعزم من قبل المجتمع الدولي والحكومة، وترحب بالاجتماع الوزاري في عام ٢٠١٤، الذي شاركت في رئاسته حكومتا أفغانستان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وتتطلع إلى عقد الاجتماع المقبل في بروكسل عام ٢٠١٦؛

٦٠ - ترحب كذلك بالتزام حكومة أفغانستان بالتوفيق بين برامجها الإنمائية في المستقبل وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١٨)]، وتسلم بما أحرزته الحكومة من تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠٢٠، وتحث المجتمع الدولي على مساعدة الحكومة في إنجاز ما لم تنجزه من أهداف؛

٦١ - تعرب عن تقديرها للمجتمع الدولي للعمل الذي يضطلع به في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية تحقيقا للاستقرار والتنمية في أفغانستان ولمنظومة الأمم المتحدة

(١٨) القرار ١/٧٠.

وجميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يواصل موظفوها الدوليون والمحليون تلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات في الفترة الانتقالية والاحتياجات الإنمائية لأفغانستان، على الرغم من الشواغل الأمنية والصعوبات في الوصول إلى بعض المناطق؛

٦٢ - تسلم بضرورة المضي قدما في تحسين الأوضاع المعيشية التي يعيشها الشعب الأفغاني، وتشدد على ضرورة تعزيز ودعم تنمية قدرات حكومة أفغانستان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي، وبخاصة خدمات التعليم والصحة العامة، وقدراتها على النهوض بالتنمية؛

٦٣ - تحث حكومة أفغانستان على تعزيز الجهود المبذولة من أجل إصلاح القطاعات الرئيسية لتقديم الخدمات، مثل توفير الطاقة ومياه الشرب، باعتباره شرطا ضروريا من شروط إحراز تقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

٦٤ - تثني على حكومة أفغانستان لقيامها بتحسين شفافية الميزانية ولما بذلته من جهود سعيا إلى تحقيق الاستدامة المالية، وما بذلته من جهود حتى الآن لتنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي، وتلاحظ ما يحمله المستقبل من تحديات، وتحث على مواصلة بذل الجهود لبلوغ الأرقام المستهدفة للإيرادات؛

٦٥ - تشجع المجتمع الدولي وقطاع الشركات على دعم الاقتصاد الأفغاني كتدبير كفيل بتحقيق الاستقرار على المدى الطويل وعلى دراسة إمكانيات زيادة التجارة والاستثمارات وتوسيع حجم المشتريات المحلية، وتشجع كذلك حكومة أفغانستان على مواصلة تهيئة بيئة اقتصادية وإطار قانوني ملائمين لاستثمارات القطاع الخاص، على الصعيدين الوطني ودون الوطني، نظرا إلى أن ٣٦ في المائة من السكان ما برحوا يعيشون تحت خط الفقر منذ سنوات عديدة وأن ما يقرب من ٥٠ في المائة من الشباب عاطلون عن العمل، وتدعم التزام الحكومة بوضع وتنفيذ مجموعة من الحوافز التي من شأنها أن تؤدي إلى نوع من النمو المستدام الذي يجعل الشباب والفقراء من أصحاب المصلحة في بلدهم؛

٦٦ - تشدد، في هذا الصدد، على أهمية تعزيز شبكات النقل المحلية والإقليمية الكفيلة بتسهيل الربط بين المناطق من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار والاكتفاء الذاتي، وبخاصة إكمال مد خطوط السكك الحديدية وشق الطرق البرية المحلية وصيانتها، وإقامة مشاريع إقليمية للمساعدة على زيادة الربط بين المناطق، وتعزيز القدرات في مجال الطيران المدني الدولي؛

٦٧ - تشجع على وجه الاستعجال جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على توسيع نطاق التعاون الزراعي والحيواني مع أفغانستان على الصعيد الوطني، طبقا لبرنامج الإصلاح لحكومة الوحدة الوطنية، والبرنامج الوطني ذي الأولوية في هذا المجال، بهدف المساعدة على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل المجتمعات، بما فيها المجتمعات الريفية؛

٦٨ - تكرر تأكيد ضرورة توفير المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد للأطفال الأفغان، وخصوصا للفتيات الأفغانيات، وترحب بالتقدم المحرز في قطاع التعليم العام، وتشير إلى الخطة الوطنية الاستراتيجية للتعليم باعتبارها أساسا يبشر بتحقيق مزيد من الإنجازات، وتشجع حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتوسيع تلك المرافق وتوفير التدريب للموظفين الفنيين وتشجيع استفادة جميع أفراد المجتمع الأفغاني، بمن فيهم سكان المناطق النائية، من تلك المرافق استفادة تامة وعلى قدم المساواة، وتكرر كذلك تأكيد ضرورة توفير التدريب المهني للمراهقين؛

٦٩ - تشيد بجهود الإغاثة التي تبذلها حكومة أفغانستان والجهات المانحة، ولكن لا يزال يساورها القلق إزاء الحالة الإنسانية بوجه عام، وتؤكد استمرار الحاجة إلى برامج المال النقدي مقابل العمل من قبل الجهات الفاعلة المعنية ومواصلة تحسين المساعدة الغذائية، وكفالة تلبية الاحتياجات الأساسية للمشردين داخليا، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي في هذا الصدد، وإلى التعجيل بتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة الواردة في خطة العمل المشتركة في المجال الإنساني من أجل أفغانستان لعام ٢٠١٥ قبل حلول فصل الشتاء؛

٧٠ - تسلم بأن تخلف النمو وانعدام القدرات يزيدان من ضعف أفغانستان في مواجهة الكوارث الطبيعية والظروف المناخية القاسية، وتحث حكومة أفغانستان في هذا الصدد على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، ببذل مزيد من الجهود من أجل الحد بقدر أكبر من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وتحديث القطاع الزراعي وتعزيز الإنتاج الزراعي، مما يقلل من ضعف أفغانستان في مواجهة العوامل الخارجية السلبية مثل الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية؛

٧١ - تعرب عن تقديرها للحكومات التي لا تزال تستضيف اللاجئين الأفغان، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، في الوقت الذي تسلم فيه بالعبء الضخم الذي تحملته حتى الآن في هذا الصدد، وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه السخي بهدف تيسير عودة اللاجئين وتأهيلهم وإعادة إدماجهم بصورة طوعية آمنة مستدامة تحفظ لهم كرامتهم؛

٧٢ - ترحب بنتائج الجزء الرفيع المستوى، المتعلق بمشكلة اللاجئين الأفغان، للدورة السادسة والستين للمجلس التنفيذي لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المنعقد في جنيف يومي ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥[(١٩)]، وترحب كذلك بنتائج المؤتمر الدولي المعني باستراتيجية الحلول المتعلقة باللاجئين الأفغان الرامية إلى دعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة إلى البلدان المضيفة، الذي عقد في جنيف يومي ٢ و ٣ أيار/مايو ٢٠١٢، وتتطلع إلى المضي في تنفيذ البيان المشترك الصادر عن المؤتمر والذي يطالب بالعمل على استدامة العودة ومواصلة تقديم الدعم إلى البلدان المضيفة من خلال استدامة الدعم المقدم من المجتمع الدولي وقيامه ببذل الجهود المحددة الهدف؛

٧٣ - تعرب عن قلقها إزاء الزيادة الأخيرة في عدد المشردين داخليا واللاجئين من أفغانستان، وتشدد على أن الاستقرار والتنمية يمكن تحقيقهما في أفغانستان إذا ما تمكن المواطنون من أن يروا أن لهم مستقبلا في بلدهم، وتكرر للبلدان المضيفة والمجتمع الدولي تأكيد الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي للاجئين فيما يتعلق بحماية اللاجئين، ومبدأ حق العودة الطوعية، والحق في التماس اللجوء، وكفالة السماح بوصول وكالات الإغاثة الإنسانية إلى جميع اللاجئين بطريقة آمنة دون عائق بغرض حمايتهم وتقديم المساعدة إليهم، وتهيب بالبلدان الاستمرار في قبول عدد مناسب من اللاجئين الأفغان من أجل إعادة توطينهم، تعبيرا عن التضامن والمشاركة في تحمل المسؤولية؛

٧٤ - ترحب بالتزام حكومة أفغانستان في جعل الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج للاجئين الأفغان إحدى أعلى الأولويات الوطنية، بما في ذلك عودتهم الطوعية والآمنة والكريمة وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة في عمليتي التخطيط للتنمية وتحديد الأولويات على الصعيد الوطني، وتشجع وتؤيد جميع الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تنفيذ هذا الالتزام؛

٧٥ - تؤكد مجددا دعمها القوي لتنفيذ استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية إلى الوطن، وإعادة الإدماج المستدام ومساعدة البلدان المضيفة التي أيدها المجتمع الدولي في عام ٢٠١٢، وتقر بحزمة تعزيز العودة الطوعية وإعادة الإدماج للاجئين الأفغان بوصفها طريقة مبتكرة لتعزيز العودة المستدامة وإعادة الإدماج؛

---

(١٩) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السبعون، الملحق رقم ١٢ ألف (A/70/12/Add.1)، المرفق الثاني.

٧٦ - تؤيد بقوة التزام حكومة أفغانستان بتهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين الأفغان وإعادة إدماجهم المستدام في البلد، مع التركيز على تمكين الشباب والتعليم وتوفير سبل العيش والحماية الاجتماعية والبنية التحتية، وتؤكد في هذا الصدد الأهمية البالغة لتحقيق السلام والاستقرار من أجل حل أزمة اللاجئين، فضلا عن التقدم المحرز في مجال الرعاية الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية داخل أفغانستان عن طريق تنسيق الجهود التي تبذلها الحكومة بدعم من المجتمع الدولي؛

٧٧ - ترحب باستمرار عودة الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا طوعا بصورة آمنة مستدامة تحفظ لهم كرامتهم، في حين تلاحظ مع القلق أن الظروف السائدة في أنحاء من أفغانستان ليست مؤاتية بعد للعودة الآمنة المستدامة إلى بعض الأماكن التي خرجوا منها؛

٧٨ - تحث حكومة أفغانستان على مواصلة تعزيز ما تبذله من جهود، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تهيئة الظروف المؤاتية للعودة المستدامة عن طريق مواصلة تعزيز قدرتها على الاستيعاب والإدماج بهدف تأهيل من تبقى من الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم إدماجا مستداما بصورة كاملة؛

٧٩ - تلاحظ في هذا الصدد استمرار العمل البناء بين بلدان المنطقة والاتفاقات الثلاثية والرباعية الأطراف المبرمة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة أفغانستان وحكومات البلدان المضيفة للاجئين من أفغانستان، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية؛

التعاون الإقليمي

٨٠ - تؤكد على الأهمية القصوى للنهوض بالتعاون الإقليمي البناء بوصفه سبيلا فعالا من سبل تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، وتشجع على مواصلة تحسين العلاقات بين أفغانستان ودول الجوار والنهوض بالتعاون بينها، وتدعو لبذل مزيد من الجهود في هذا الخصوص، بما في ذلك في إطاري العمليتين الإقليميتين اللتين يقودهما الأفغان، أي عملية قلب آسيا - اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان[٣] ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، فضلا عن الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية والشراكات الاستراتيجية الطويلة الأجل واتفاقات أخرى ترمي إلى تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان، وترحب بالمبادرات الدولية والإقليمية في هذا الصدد، مثل منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة شنغهاي للتعاون وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى،

ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

٨١ - تسلم بدور أفغانستان البالغ الأهمية كمركز تجاري وجسر بري في ''قلب آسيا'' يربط بين جنوب آسيا ووسط آسيا، والمنطقة الأوروبية الآسيوية/أوروبا والشرق الأوسط، وتؤكد دعمها لحكومة أفغانستان في تحقيق طاقاتها كمركز عملي للتجارة والمرور العابر من أجل تنمية المنطقة، والقيام بدورها بوصفها شريكا بناء في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين والتعاون الاقتصادي الإقليمي بين أفغانستان والمنطقة من خلال المرور العابر والتجارة والطاقة والاستثمار مما يسهم في إشاعة الازدهار والاستقرار في أفغانستان وفي المنطقة عامةً؛

٨٢ - تثني على الأطراف الموقعة على إعلان كابل المتعلق بعلاقات حسن الجوار[٤] لمواصلتها بذل الجهود من أجل الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الإعلان، وتهيب بسائر الدول أن تحترم تلك الأحكام وتدعم تنفيذها، وترحب بإعادة تأكيد بيان مؤتمر كابل للمبادئ الواردة في الإعلان؛

٨٣ - ترحب بمواصلة حكومة أفغانستان وشركائها من دول الجوار بذل الجهود الكفيلة بتوطيد الثقة والتعاون فيما بينها وتشجع هذه الجهود، وتتطلع إلى القيام، حسب الاقتضاء، بزيادة التعاون بين أفغانستان وجميع دول الجوار وشركائها على الصعيد الإقليمي والمنظمات الإقليمية على مناهضة حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية والجماعات المسلحة غير المشروعة وعلى تحقيق السلام والازدهار في أفغانستان وفي المنطقة وخارجها؛

٨٤ - ترحب بالجهود الجارية التي تبذلها حكومة أفغانستان وشركاؤها من دول الجوار وشركاؤها الإقليميون والمنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة التعاون الإسلامي، من أجل توطيد الثقة والتعاون فيما بينها، وبمبادرات التعاون التي اضطلعت بها في الآونة الأخيرة البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك مؤتمر القمة الثلاثي بين أفغانستان وباكستان وتركيا، ومؤتمر القمة الثلاثي بين أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية، ومؤتمر القمة الثلاثي بين أفغانستان وباكستان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والحوار الاستراتيجي الثلاثي بين أفغانستان وباكستان والصين والاجتماع الثلاثي الرفيع المستوى بين أفغانستان والصين والولايات المتحدة الأمريكية؛

٨٥ - تعيد تأكيد دعم الجهود الإقليمية الجارية بقيادة أفغانستان ضمن إطار عملية قلب آسيا - اسطنبول، وترحب بنتائج مؤتمرات قلب آسيا الوزارية التي عقدت في كابل في

عام ٢٠١٢ وفي ألماتي في عام ٢٠١٣ وفي بيجين في عام ٢٠١٤، كمتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في قلب آسيا الذي عقد في اسطنبول في عام ٢٠١١، واجتماع كبار المسؤولين في عملية قلب آسيا – اسطنبول الذي عقد في إسلام آباد في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٥ وعقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وترحب باعتماد خطط تنفيذ تدابير بناء الثقة الستة في مجالات إدارة الكوارث ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات والهياكل الأساسية الإقليمية والتجارة وفرص التجارة والاستثمار، وكذلك التعليم، التي أوليت إليها أولوية في التنفيذ، وتشيد بتقدم عملية اسطنبول منذ إنشائها، وتتطلع إلى الدورة الخامسة من مؤتمر قلب آسيا الوزاري المقرر عقدها في باكستان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتلاحظ مع التقدير الجهود المبذولة لتعزيز الحوار الإقليمي والثقة من خلال عملية اسطنبول، وتذكر بأن الغرض من عملية اسطنبول هو أن تكون بمثابة تكملة للجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية بالفعل وتؤازرها لا أن تحل محلها، وخصوصا فيما يتعلق بأفغانستان؛

٨٦ – تعرب عن تقديرها لجميع الجهود المبذولة سعيا إلى زيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين أفغانستان ودول الجوار على الصعيد الإقليمي والشركاء الدوليين والمؤسسات المالية، وتسلم، في جملة أمور، بالدور الهام الذي يضطلع به مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي المعني بأفغانستان، ومؤتمر قمة دلهي للاستثمار المعني بأفغانستان وما أصدره من توصيات بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي وتنمية القطاع الخاص والشراكات في أفغانستان، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي في آسيا الوسطى، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تحقيق التنمية في أفغانستان؛

٨٧ – تؤكد من جديد دعمها للجهود الاقتصادية الإقليمية الجارية التي يقودها الأفغان التي تبذل في إطار عملية مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، وترحب بإنجازات العملية التي يبلغ عمرها عقدا من الزمن، وتتوقع ترابطا وتكاملا أوثق بين المشاريع ذات الأولوية للمؤتمر السادس للتعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان وعملية قلب آسيا – اسطنبول، وتؤكد من جديد أيضا أن استراتيجيات التنمية الاقتصادية الإقليمية المنسقة ينبغي أن تدعم الرؤية العامة للتكامل الاقتصادي الإقليمي، وتؤكد على الملكية المشتركة للعمل الهادف إلى إقامة ترابط إقليمي شامل وأهميته في تشجيع التكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي، والثقة، والازدهار؛

٨٨ - ترحب بالجهود المبذولة سعيا إلى تعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي، وتحث على بذل المزيد من هذه الجهود، بما في ذلك تدابير تيسير التجارة والنقل العابر على الصعيد الإقليمي، بسبل منها إتمام الاتفاقات الإقليمية والثنائية للتجارة العابرة، وتوسيع نطاق التعاون القنصلي لإصدار التأشيرات وتسهيل سفر رجال الأعمال بهدف زيادة حجم التجارة وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك الربط بين الهياكل الأساسية، وتوفير إمدادات الطاقة والنقل وضبط الحدود بشكل متكامل، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المطرد وإيجاد فرص العمل في أفغانستان، آخذة بعين الاعتبار الدور التاريخي الذي تضطلع به أفغانستان باعتبارها جسرا بريا في آسيا، وترحب في هذا الصدد بالتوقيع على اتفاق بين أفغانستان وباكستان بشأن رسوم عبور الكهرباء باعتباره خطوة هامة نحو التجارة بالكهرباء على الصعيد الإقليمي بين قيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان؛

مكافحة المخدرات

٨٩ - ترحب بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في مجال مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان، وترحب باعتماد خطة العمل الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ وتؤيدها، وتحيط علما بالتقرير المعنون ”الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٥“ الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وترحب بالانخفاض الأخير لإنتاج المخدرات وزراعتها المشار إليه في التقرير، وتكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء زيادة زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها في أفغانستان بشكل يتركز أساسا في المناطق التي تنشط فيها بصفة خاصة حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والمجرمين، واستمرار الاتجار بالمخدرات، وتؤكد ضرورة أن تبذل الحكومة مزيدا من الجهود المنسقة الحازمة لمحاربة هذا الخطر، استنادا إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشتركة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجهات الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي، في حدود المسؤوليات المناطة بكل منها، وتشجع التعاون الدولي والإقليمي مع أفغانستان في الجهود المتواصلة التي تبذلها للتصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها؛

٩٠ - تؤكد أهمية اتباع نهج شامل متوازن في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان يتعين، لضمان فعاليته، إدماجه في السياق الأوسع نطاقا للجهود المبذولة في مجالات الأمن والحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصا في المناطق الريفية، وتهيب بالمجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة

أفغانستان في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات[٢٠] وخطة عملها الوطنية لمكافحة المخدرات؛

٩١ - تؤكد أيضا في هذا الصدد أن وضع برامج بديلة لكسب الرزق أمر ذو أهمية بالغة في نجاح الجهود المبذولة في مجال مكافحة المخدرات في أفغانستان وأن الاستراتيجيات المستدامة تتطلب التعاون على الصعيد الدولي، وتحث حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتشجيع تنمية سبل رزق مستدامة في قطاع الإنتاج الرسمي وفي غيره من القطاعات، وعلى تيسير الحصول على قروض وتمويلات معقولة ومستدامة في المناطق الريفية، وبالتالي تحسين نوعية حياة الناس وصحتهم وأمنهم إلى حد كبير، وبخاصة في المناطق الريفية؛

٩٢ - تلاحظ ببالغ القلق الترابط القوي القائم بين تجارة المخدرات والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات العنيفة والمتطرفة والجماعات الإجرامية التي تشكل خطرا جسيما يهدد الأمن وسيادة القانون والتنمية في أفغانستان، وتؤكد أهمية تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد على نحو تام، بما في ذلك القراران ٢١٦٠ (٢٠١٤) و ٢١٦١ (٢٠١٤)؛

٩٣ - تهيب بجميع الدول الأعضاء في هذا الصدد مواصلة تكثيف جهودها الرامية إلى الحد من الطلب على المخدرات في بلدانها وعلى الصعيد العالمي من أجل المساهمة في القضاء على الزراعة غير المشروعة للمخدرات في أفغانستان على نحو مستدام؛

٩٤ - تؤكد ضرورة منع الاتجار بالسلائف الكيميائية المستخدمة في التصنيع غير المشروع للمخدرات في أفغانستان ومنع تسريبها، وتدعو في هذا الصدد إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على نحو تام؛

٩٥ - تؤيد مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الآتية من أفغانستان وبالسلائف المرسلة إلى أفغانستان والدول المجاورة والبلدان الواقعة على امتداد طرق الاتجار، بما في ذلك زيادة التعاون فيما بينها بهدف تعزيز سبل مكافحة المخدرات ورصد التجارة الدولية في السلائف الكيميائية، وتشدد على أهمية تقديم المساعدة التقنية والدعم إلى أكثر دول العبور تضررا بغية دعم قدراتها في هذا الصدد؛

٩٦ - تحث حكومة أفغانستان على العمل، بدعم من المجتمع الدولي، على تعميم مراعاة مكافحة المخدرات في جميع البرامج الوطنية، وعلى كفالة أن تشكل مكافحة

---

(٢٠) S/2006/106، المرفق.

المخدرات جزءا أساسيا من النهج الشامل المتبع في هذا الصدد، وعلى زيادة جهودها في مكافحة زراعة الأفيون والاتجار بالمخدرات وفقا للخطة المتوازنة الواردة في الاستراتيجية الوطنية الأفغانية المحدثة لمكافحة المخدرات؛

٩٧ - تثني على الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد، من أجل وضع واعتماد خطة عمل وطنية لمكافحة المخدرات تحدد الإجراءات اللازمة لمكافحة زراعة وإنتاج المخدرات والاتجار بها واستخدامها، والإطار الزمني والأهداف والمقاييس لتقييم التقدم الذي أحرزته الخطة، والسبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي دعم هذه الخطة، وتحث الحكومة والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حاسمة عن طريق انتهاج الخطوات العملية المحددة في الخطة؛

٩٨ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة حكومة أفغانستان على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات وخطة العمل الوطنية لمكافحة المخدرات، الرامية إلى القضاء على زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها، بطرق منها زيادة دعم إنفاذ القوانين الأفغانية ووكالات العدالة الجنائية والتنمية الزراعية والريفية، من أجل إيجاد سبل رزق بديلة أمام المزارعين والحد من الطلب وإزالة المحاصيل غير المشروعة، وزيادة الوعي العام، وبناء قدرات مؤسسات مكافحة المخدرات وإقامة مراكز لرعاية مدمني المخدرات ومعالجتهم، وتكرر دعوتها إلى المجتمع الدولي بأن يعمل على تمويل مكافحة المخدرات من خلال الحكومة قدر الإمكان؛

٩٩ - تذكر بضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي مع أفغانستان في ما تبذله من جهود مطردة لمكافحة إنتاج المخدرات وتجارة المخدرات والاتجار بها، وتسلم بالخطر الذي تشكله، وتشجع حكومة أفغانستان على بذل مزيد من الجهود المطردة في هذا الصدد، وعلى تنفيذ ما تعتزم القيام به لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في هذا الصدد، وترحب بالتقدم المحرز في عملية قلب آسيا في هذا الصدد؛

١٠٠ - ترحب بالمبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون على ضبط الحدود بين أفغانستان ودول الجوار لكفالة اتخاذ تدابير شاملة في مجال مكافحة المخدرات، بما في ذلك البعد المالي، وتشدد على أهمية مواصلة هذا التعاون، وبخاصة من خلال الترتيبات الثنائية، والمبادرات التي اضطلعت بها منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والمجموعة الرباعية لمكافحة المخدرات في آسيا الوسطى وجهات أخرى، وترحب باعتزام حكومة أفغانستان تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مراقبة الحدود مع الشركاء المعنيين؛

١٠١ - تؤكد أهمية أن تواصل الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة، في إطار المسؤوليات المسندة إليها، التعاون على تقديم الدعم الفعال إلى الجهود المتواصلة المبذولة بقيادة أفغانية للتصدي للخطر الذي يمثله إنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع، وترحب في هذا الصدد بالبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتشجع البلدان المعنية على مواصلة المشاركة في هذا الصدد؛

١٠٢ - ترحب بالأنشطة المشتركة التي تضطلع بها أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان على الصعيد الإقليمي في إطار المبادرة الثلاثية الهادفة إلى مكافحة المخدرات التي أعدتها تلك البلدان، وتدعم تلك الأنشطة؛

١٠٣ - تحيي ذكرى كل الأشخاص الأبرياء الذين جادوا بأرواحهم في الحرب ضد تجار المخدرات، وبخاصة أفراد قوات الأمن في أفغانستان ودول الجوار؛

التنسيق

١٠٤ - تعرب عن تقديرها لبعثة تقديم المساعدة لما أنجزته من عمل وفقا للولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن في قراره ٢٢١٠ (٢٠١٥)، وتؤكد استمرار أهمية الدور التنسيقي المحوري المحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز اتساق المشاركة الدولية، بما في ذلك الدور الذي يقوم به المجلس المشترك للتنسيق والرصد في هذا الخصوص، وتتطلع إلى الاجتماع المقبل الذي سيعقده المجلس في مطلع عام ٢٠١٦؛

١٠٥ - ترحب بتطور وجود بعثة تقديم المساعدة في أفغانستان، مما يضمن قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بدورها الأساسي في التنسيق والدعم، وفقا لما تطلبه حكومة أفغانستان، وحسب ما تسمح به الظروف الأمنية؛

١٠٦ - ترحب أيضا بنتائج لجنة الاستعراض الثلاثية المعنية بأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، التي أنشئت وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢١٠ (٢٠١٥)، بهدف النظر بشكل تام في دور وهيكل وأنشطة جميع الكيانات التابعة للأمم المتحدة في أفغانستان، ووفقا لمبادئ السيادة الوطنية الأفغانية والقيادة الوطنية والملكية الوطنية، في ضوء إنجاز عملية الانتقال الأمنية وابتداء عقد التحول، وتؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز قدر أكبر من المساءلة والشفافية، والفعالية، وبناء القدرات؛

١٠٧ - تؤكد ضرورة كفالة أن تزود بعثة تقديم المساعدة بما يكفي من الموارد وأن توفر لها السلطات الأفغانية الحماية الكافية، بدعم دولي حسب الاقتضاء، لكي يتسنى لها الوفاء بولايتها؛

١٠٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن التطورات في أفغانستان وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

١٠٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البند المعنون ''الحالة في أفغانستان''.

الجلسة العامة ٧٠
٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥